S230418

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشارك في منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2023

الأربعاء 26 نيسان 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

شاركت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اليوم الأربعاء 26/ نيسان/ 2023 في فعالية من تنظيم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بعنوان "احتمالات جديدة لقياس الوفيات في أماكن النزاع" خلال منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2023 في هانغزهو في الصين بين 24 و27 نيسان/ 2023.

يعقد المنتدى مرتين كل ثلاثة أعوام ويهدف إلى تعزيز الابتكار في مجال البيانات، وتنمية الشراكات، وتحريك الدعم السياسي والمالي الرفيع المستوى للبيانات، وبناء مسار للحصول على بيانات أفضل للتنمية المستدامة. وقد عقد أول منتدى في كيب تاون بجنوب أفريقيا في عام 2017 ويضم قائمة نشطة تضم أكثر من 20,000 من الأطراف المعنية (مجموعة متنوعة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات المانحة والفلانتروبية والوكالات الدولية والإقليمية ومجتمع المعلومات الجغرافية ووسائل الإعلام والهيئات الأكاديمية والمهنية).

وقد ناقشت الفعالية الطرق المختلفة لقياس وتقدير واستخدام البيانات المتعلقة بالوفيات المرتبطة بالصراعات، سواء من وجهات نظر مفاهيمية أو عملية. ويشمل ذلك الطرق الابتكارية لقياس الوفيات غير الموثقة، وتقييم وربط مصادر البيانات، وإنتاج بيانات منفصلة، ودمج النتائج الإحصائية في عمليات صنع القرار، حيث يعد عدد الوفيات المرتبطة بالنزاعات أحد المؤشرات الأساسية لمستويات العنف وضروري لتوجيه صنع السياسات والاستجابة الإنسانية. كما تساهم عملية جمع البيانات سنوياً حول عدد الوفيات المرتبطة بالنزاعات في إبلاغ المجتمع العالمي عن مدى العنف المرتبط بالنزاعات في جميع أنحاء العالم، ويحفز اتخاذ الإجراءات القائمة على الأدلة لتقليل النتائج الإنسانية المترتبة على النزاعات.

شارك في الفعالية **السيد غيرمي ميراندا دوترا**، مسؤول المنهجيات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة **فرانشيسكا ماروتا** من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والسيدة **ميغان برايس**، المديرة التنفيذية لمجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان (HRDAG)، والسيدة **ماتيلدا بوجنر** رئيسة بعثة مراقبي حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان والسيد **فضل عبد الغني**، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان. وأدار الجلسة السيد **مارك تيتوس سيبريروس** من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وقدم الأستاذ فضل عبد الغني، عرضاً تقديمياً حول عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على توثيق عمليات القتل خارج نطاق القانون في سوريا على مدى قرابة 12 عاماً منذ انطلاق الحراك الشعبي في سوريا في آذار/ 2011.

وتحدث الأستاذ عبد الغني عن منهجية وآليات عمل الشبكة في توثيق عمليات القتل خارج نطاق القانون، وأشار إلى أن الشبكة قامت على مدى سنوات بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافةً إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن ضمنهم الضحايا بسبب التعذيب، وتقرير نصف سنوي، وتقريراً سنوياً.

كما ناقش أبرز التحديات التي تواجه فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان خلال عمليات التوثيق موضحاً أن عمليات توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا من أصعب وأعقد العمليات على مستوى العالم، ويعتبر العامل الأمني هو أبرز هذه التحديات، لأن الفرد قد يفقد حياته وهو يقوم بتوثيق انتهاك أو محاولة الحصول على معلومة، وقد يتم اعتقاله وتعذيبه أو تغييبه قسرياً، وأكد أن فقدان الأمل في المحاسبة شكل تحدياً كبيراً وتراجعاً في تعاون أهالي الضحايا وشهود العيان.

وذكر تحدياً إضافياً من قبل النظام السوري، حيث أكد على أنه منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في آذار/ 2011 قُتِل مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنَّ غالبيتهم العظمى لم يسجلوا رسمياً على أنهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية. وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 19/ آب/ 2022 تقريراً بعنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة" حول الموضوع.

وركز القسم الثاني في المداخلة على عمل الشبكة على تحديد المسؤولية لمرتكبي عمليات القتل خارج نطاق القانون وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مسؤولية النظام السوري وحلفائه إيران وروسيا عن قرابة 91 % من الضحايا المدنيين في سوريا من انطلاق الحراك الشعبي في آذار/ 2011، وتحديد الأفراد ضمن الجهات المسؤولة عن عمليات القتل.

وأوضح الأستاذ عبد الغني في ختام مداخلته أن عملية توثيق الضحايا مهمة لتعويض الضحايا وفضح مرتكبي الانتهاكات ومحاسبتهم في مسار العدالة الانتقالية، ويبقى الحل الوحيد هو أن يدرك المجتمع الدولي حجم الخسائر البشرية التي أصابت المجتمع السوري، وأن يتخذ خطوات حاسمة تجاه تطبيق قرارات مجلس الأمن وتحقيق انتقال سياسي يؤدي إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق المواطن السوري ويدافع عنها ويلتزم بمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org